

الإدارة الرشيدة في الوطن العربي

GOOD GOVERNANCE IN THE ARAB WORLD

أحمد غزال أستاذ محاضر قسم ب

جامعة محمد بوضياف مسيلة - الجزائر

البريد الإلكتروني : ahmed.ghenzal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/01/25	تاريخ القبول: 2021/05/26	تاريخ الارسال: 2021/01/15
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

تميزت الآونة الأخيرة على مستوى العديد من الدول العربية بعدد من الانهيارات الكبيرة التي شهدتها بعض الانظمة سواء من الناحية الاقتصادية والمالية، أو من الناحية السياسية والاجتماعية. وما ترتب عن ذلك من توترات واضطرابات وثورات شعبية مست العديد من الفئات الاجتماعية المطالبة بالإصلاح أو بالتغيير الشامل، وكانت نتيجة ذلك الحاجة الكبيرة للرشادة لدى العديد من الدول العربية، مما أدى الى أن أصبحت السمة العامة لبداية القرن الواحد والعشرين وخاصة بعد أحداث العقد الثاني منه التوجه الكبير نحو أساليب الادارة الرشيدة للحكم.

وتعد الرشادة في الحكم من المصطلحات الجديدة التي غزت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة، مسيرة للتوجه العالمي الجديد الذي يدعوا لاحترام مبادئ الشفافية في الحكم ودولة القانون وحقوق الانسان والديمقراطية. لذا سارعت العديد من الدول العربية الى ركوب موجة التغيير وحاولت تكييف نفسها مع هذا المعطى الجديد، المرتبط ليس فقط ببقاء انظمتها السياسية في الحكم، بل مرتبط بمصير العديد من هذه الدول التي أصبحت مهددة بالزوال، وبمصير شعوبها واقتصادياتها.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد؛ الشرعية؛ الهوية؛ مشروع المجتمع؛ الدولة الفاشلة؛ الدولة الأمة.

*المؤلف المرسل: أحمد غزال

Summary

Many Arab countries recently went through a time that was characterized by a number of significant collapses that some regimes witnessed, both economically

and financially, or from the political and social point of view and the resulting tensions, unrest and popular revolutions that touched many social groups demanding reform or complete change. The main feature for the beginning of the twenty-first century, especially after the events of the last decade was the great trend towards the methods of good governance for an administration. This has unveiled the big need for governments within many Arab countries.

The "Government" is considered one of the new terms that invaded the Arab region recently, in line with the new global trend that calls for respecting the principles of transparency in governance, the rule of law, human rights and democracy. Therefore, some Arab countries rushed to ride the wave of change and tried to adapt themselves to this new situation linked not only to the survival of their political systems in government, but also to the fate of these countries that have become threatened with extinction and the fate of their peoples and economies

Keywords: Good Governance ; Legitimacy ; Project Community; Failed State; Nation State.

مقدمة

أثارت مسألة الإدارة الرشيدة في الحكم اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين والمساهمين في إصلاح الشأن العربي وغيرهم من أصحاب الرأي وذلك نتيجة لحالات الفشل والانهيار وبسبب عديد الأزمات التي عانت منها وتعاني منها إلى اليوم الدول العربية. وقد تضمنت الكتابات في هذا المجال نقاشات مكثفة حول أسباب هشاشة الدولة وفقدان السيطرة ومن ثم الوصول إلى حالة الفشل وهو ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة. حيث وضع الباحثون والمحللون قائمة طويلة من التفسيرات منها: التوترات الإثنية، الصراع على الموارد الطبيعية، الفشل السياسي، وحتى الخلل والتصدعات في نموذج الدولة الأمة نفسه، ويأتي الفشل في الإدارة الرشيدة من بين هذه التفسيرات.

ومن خلال دراسة المشاكل والأزمات التي تمر بها الدولة في الوطن العربي يتبين وجود انعدام للرشادة في الحكم أو ضعفها أو تعطيلها أو عدم تفعيلها، وكان نتيجة ذلك أن الدول العربية وجدت نفسها في مفترق طرق معقد بدأ بفقدان الشرعية، والتيه في البحث عن الهوية ومشروع المجتمع الكافي لتحقيق التنمية. وانتهى الطريق بها إلى منزلق شديد وأكثر خطورة وهو تلاشي أو سقوط بعض الأنظمة التي تفتقد للمشروعية وتتسم بالدكتاتورية والأحادية واندلاع الحروب الأهلية في أكثر من قطر عربي، وصولاً إلى انهيار الدولة أساساً في بعض الأقطار العربية.

من هذا الباب جاءت اشكالية هذا البحث حول ما هو وضع الإدارة الرشيدة في وطننا العربي في ظل هذه التحولات السياسية والاقتصادية وأهمية ذلك للخروج من المأزق الحالي الذي تعيشه الدول العربية. متبعين في ذلك المنهج التاريخي لسرد الوقائع والأحداث ولمقارنتها والتحليلي ولمحاولة فهم الواقع وتحليل الظواهر.

1- ماهية الإدارة الرشيدة وعلاقتها ببعض المفاهيم

يعتبر أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة هو الترجمة العلمية المتفق عليها لمصطلح (Governance Corporate) وهو الترجمة المختصرة لمصطلح (الحوكمة) المشتق من الفعل اليوناني (κυβερνάω [kubernáo])، الذي يعني (توجيه).¹

في حين يرى ماكس فيبر بأن الإدارة الرشيدة والتي يسميها كذلك الإدارة العقلانية أنها: نموذج السلطة العقلانية القانونية الرشيدة Rational Legal Authority، يقوم هذا النموذج على الشرعية والأسس القانونية المعقولة التي تستند إلى الاعتقاد بشرعية القواعد التي تنبني عليها هذه السلطة وأحقية أولئك الذين ارتقوا إلى المناصب العليا في ظل هذه القواعد أن يتمتعوا بسلطة إصدار الأوامر في إطار القانون.²

أ- مفهوم الحوكمة:

وقد اقترح استخدام مصطلح (الحوكمة) من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية، وأصبحت الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح هي: (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة) وأصبح متداولاً في هذا المجال،

ويرى البعض أن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء وتشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية. فيما يتفق الجميع على أنها تعتمد الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.³

وتعرف الحوكمة بأنها العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكم على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة على نحو فعال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. ولذلك لا بد من توافر الوسائل التي من خلالها تدار عملية الحوكمة أو الحكم. على سبيل المثال: قد يختار الناس توقعات ما عن طريق النشاط السياسي يتم بموجبه منح السلطة من خلال العمل السياسي، وربما الحكم على الأداء من خلال السلوك السياسي⁴.

ب- مفهوم الحكم الرشيد: وتعرف الإدارة الرشيدة كمرادف للحكم الرشيد بأنها مجموعة من القوانين والنظم إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختبار الأساليب المناسبة والفعالة والقرارات التي تهدف لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة. أي بمعنى آخر فإنها تعنى بوجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف السياسية التي تؤثر في الأداء.

ويقصر تعريف الحكم على أنه مجموع المؤسسات والعمليات والآليات الموجودة لممارسة السلطة في اقتصاد ما. أما الحكم الرشيد فيقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعدها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعدونها مؤسسات تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الرشيد أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بصفة عامة⁵.

ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنه "ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل الصالح العام" وكذا تعرف "بأنها الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية"⁶ ويبدو جليا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع.

أما حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي فإن الحكم الرشيد حالة تعكس تقدم الادارة وتطويرها من إدارة تقليدية كلاسيكية الى إدارة حديثة معاصرة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وذلك عبر استخدامها للآليات والعمليات المناسبة، وك هذا بهدف تحقيق الاهداف المسطرة بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين، مما سيؤدي الى رفع مستوى الاداء الاداري على المستوى المجتمعي بما يمكن القائمين على العملية بتحقيق نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية... الخ، وكل

هذا بغرض تحسين معيشة الأفراد وزيادة مستوى دخل الفرد وتقليل حدة الفقر في المجتمعات النامية.⁷

وهناك من استعمل مصطلح الحكمانية تعبيرا على الحكم الراشد، وبناءً على ذلك تم تعريف الرشادة في الحكم كونها عملية ترشيد الموارد البشرية والمادية بما يحقق الأهداف المعلنة للدولة ويلبي الأشواق المرجوة من الشعب.

وقد عرف رودتيلي الإدارة الرشيدة التي سماها بالحاكمية الرشيدة بقوله أنها: " ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات وتشمل الحاكمية الرشيدة الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي إليها وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم"⁸

2-متطلبات الإدارة الرشيدة في الوطن العربي

اكتسبت الإدارة الرشيدة أهمية بالغة بالنسبة للديمقراطيات العربية الناشئة، لأنها تحدد بدرجة كبيرة مصير الدول ومصير شعوبها واقتصادياتها. وتكتسي أهمية أكبر لدى هذه الدول نظرا لضعف النظام القانوني وانتشار الفساد وانعدام الثقة وخلو أجواء المنافسة والشفافية.

أ-الحاجة إلى الإدارة الاقتصادية والمالية الرشيدة:

ما يجري على الساحة الاقتصادية العربية من تطورات سريعة ينبئ على حدوث تغير في المستقبل القريب، فأغلب الدول العربية اليوم تقف على عتبة تحول اقتصادي جذري إذ كان التوجه إلى الخصخصة بقوة، كمحاولة لإيجاد مخرج رئيسي من خانقة النفط والاعتماد على مورد اقتصادي واحد، ولكن التحول بلا قواعد ضابطة لحكومة اقتصادية سيقود المشروع كله إلى طريق غير ما خطط له.

وقد ظهرت الحاجة إلى الإدارة الرشيدة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 وتزايدت أهمية الإدارة الرشيدة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى

اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجته إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية⁹.

وبتطبيق المبادئ السلمية للحاكمية الرشيدة في المجال الاقتصادي والمالي في الوطن العربي سيؤدي ذلك إلى إيجاد الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الاقتصادي وسوء الإدارة المالية وهو ما يؤدي إلى تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين فعالية الاقتصاد وجلب الاستثمارات والنهوض بالشعوب وتحقيق أحلامها من خلال العيش الرغيد والأمن المستتب والتشجيع على حياة سياسية نزيهة تحكمها إرادة الشعوب ومؤسساته المدنية.

ب- الحاجة إلى الإدارة السياسية الرشيدة:

وتعد الإدارة السياسية الرشيدة من المفاهيم الأساسية التي ولجت مؤخراً فلسفة الديمقراطية وتطبيقاتها في شتى ميادين العمل المؤسساتي في بلدان العالم السائر نحو الديمقراطية، ويبدو هذا متناسقا مع التوجه العالمي نحو الالتزام باحترام وتطبيق حقوق الإنسان، لذا فقد سارعت بعض الدول العربية ذات التوجه الديمقراطي لاستنباط معايير مشتركة للحكم الرشيد بهدف اعطاء الفرصة لظهور الحوكمة التشاركية التي تركز على تعميق المشاركة الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين في عمليات الحوكمة مع الدولة.

وتستند فكرة الحوكمة التشاركية إلى أن المواطنين يجب أن يلعبوا أدواراً مباشرة في عملية صنع القرارات العامة، أو على الأقل الدخول بعمق أكبر في القضايا السياسية، وأن على المسؤولين الحكوميين أن يستجيبوا لهذا النوع من التشارك في الممارسة العملية، وبهذا يمكن للحكومة التشاركية أن تكمل أدوار المواطنين من حيث هم ناخبون ومراقبون من خلال أشكال الرقابة المباشرة للمشاركة¹⁰.

وأصبح من الواضح تماماً أن إدارة الدول من خلال الحاكمية الرشيدة، يحدد بدرجة كبيرة مصير الدول ومصير شعوبها. وخاصة بالنسبة للديمقراطيات العربية الناشئة، التي لا

تزال تعاني من ضعف النظام القانوني والإداري وانتشار الفساد السياسي وانعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم.

وبناء على ذلك فإن الحاكمية الرشيدة تستلزم المشاركة في صنع القرار في الدول العربية والتنسيق بين كل الفئات التي لديها الرغبة في عملية المشاركة في صنع القرار، وتركهم في ذات الوقت في وضعية تمكنهم من اقتراح حلول جديدة للمشاكل القائمة.

3-آليات تطبيق الدول العربية للإدارة الرشيدة

مما سبق يتضح أن تطبيق الإدارة الرشيدة على مستوى الدول العربية يحقق العديد من المزايا المرتبطة بالأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يعزز الاستقرار في الأوطان والبلدان وتخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الاقتصاديات ومن ثم الدول. وكذا رفع مستوى الأداء السياسي والتمثيل الشعبي والذي ينعكس على التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة. مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ويشجع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية، وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

ولتحقيق أهداف الإدارة الرشيدة وتحصيلها على الصعيد العربي لا بد من تفعيل الحوكمة وتحقيقها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أهمها:

أ-تفعيل الحوكمة على الصعيد السياسي:

أصبحت الحاجة ماسة لدى الدول العربية لأسلوب إداري جديد قادر على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في صنع القرار وتنفيذه. وذلك من خلال ضرورة الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة (government) الذي ينهض على مسلمة قيام الحكومة بالدور الرئيسي في ممارسة السلطة، إلى مفهوم الحوكمة (governance) الذي يستند إلى المشاركة جميع أطراف المجتمع للحكومة في إدارة شؤون المجتمع.

وفي هذا الصدد جاءت التعريفات الأكاديمية في غالبيتها لتركز على ثلاثة مداخل للإدارة الرشيدة وهي:

المدخل الأول ويتناول مدى تأثير المواطنين من خلال المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيلات الأفراد والمساءلة العامة.

المدخل الثاني يتمثل في القيادة المسؤولة والمستجيبة لتطلعات المواطنين وما تتبعها من انفتاح على عملية صنع القرار ومدى الالتزام بحكم القانون.

المدخل الثالث يتمثل في تحديد العلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع من مساواة سياسية وتسامح بن الجماعات المختلفة وتنظيم الحياة المجتمعية بين مختلف الهيئات والمنظمات والانتماءات.¹¹

والجدير بالذكر أن الحوكمة بهذه الطريقة تؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الايجابية التي تسعى بعض الأنظمة العربية إلى الوصول إليها أهمها ما يلي:

_ القضاء على الفساد الناتج عن ضعف المساءلة والمحاسبة.

_ المزيد من الشفافية والمصداقية والمساءلة.

_ المزيد من الديمقراطية.

_ نظام مالي وإداري متطور.

_ تفعيل المؤسسات.

_ توصيف القوانين بما يحقق فعالية المؤسسات.

_ تفعيل اللامركزية.

_ إستراتيجية إنمائية فعالة.

_ حرية تداول المعلومات.

_ إصلاح شؤون الموظفين.¹²

ومن الأمور المشجعة أن معظم الدراسات التي قامت بها مراكز الاستطلاع والبحث قد أظهرت قدرة المواطنين على إصدار أحكام عقلانية بشأن الأبعاد المختلفة لنوعية الديمقراطية في بلدانهم.

ب- تفعيل الحوكمة على الصعيد الاقتصادي:

يشير تعريف الحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي إلى " نظام من المؤسسات والإجراءات المعمول بها بغية تحقيق أهداف الاتحاد في المجال الاقتصادي ويجب تطبيق قواعد متقدمة في الدول الأعضاء لمراقبة السياسات المالية والاقتصادية الكلية على حد سواء وإعداد إطار متين لإدارة الأزمات المالية¹³.

وهذا التعريف يشير بوضوح إلى أن الحوكمة الاقتصادية الرشيدة تعني إخضاع السياسات المالية والاقتصادية الكلية لمراقبة وإشراف مؤسسات اقتصادية مستقلة، وهذا بيت القصيد.

فإذا أردنا النهوض باقتصاديات الدول العربية أو التحول إلى النموذج الاقتصادي الجديد يتركز على القطاع الخاص، فإننا بحاجة ماسة إلى إتباع نماذج متقدمة في الرقابة

والإشراف، وكنتيجة لذلك نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الإشرافية على الاقتصاد لتكون مستقلة تماما، حتى إن على مستوى الوزارات التي تمارس صناعة السياسة الاقتصادية الكلية¹⁴.

ج- تفعيل الحوكمة على الصعيد الاجتماعي:

إن من أهم العوامل التي لعبت دورا مهما في ظهور الحوكمة الاجتماعية، يأتي على رأسها انعزال الحكومات القائمة على المواطنين والتصاقها وتقييدها بالعمليات الإدارية، مما دعا إلى ضرورة التفكير في وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين، يتولون عنهم مهمة تمثيلهم ونقل وجهة نظرهم في رسم السياسات التنموية التي تهم المواطنين والمجتمع.

4- قياس مؤشرات الحوكمة عربيا

قد يكون من المفيد قبل قياس مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي معرفة حال هذا الأخير مع هذا الوافد الجديد الذي أصبح مصطلحا يردده هنا وهناك، وفي هذا الصدد هناك مقولة تلخص واقع الحوكمة في عالمنا العربي يقول فيها صاحبها: "إن روح الحوكمة كادت تزهر متأثرة بالاحتلال المفاهيمي الذي لم يرى ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إحداث التكامل الطموح الواسع الذي يجمع المزايا النسبية للأبعاد الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن الناحية العملية والتطبيقية فإن كثيرا من الدول أخفقت في بناء شراكة ذكية بين الدولة والقطاع الخاص والمواطن، تؤهلها للتنسيق الاستراتيجي الفعال، ابتكارا وبحثا وتطويرا، وتوسيع قاعدة المشاركة الحكومية بترقية المواطن معرفيا وحضاريا"¹⁵.

أ- المعايير الدولية لقياس الحوكمة:

لقد تم بذل جهود كبيرة لتهيئة معايير دولية لقياس الحوكمة بهدف المقارنة وتقييم المؤسسات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتمثلت هذه الجهود بمشروع: «المؤشرات العالمية لإدارة الحكم»، التي وضعت من قبل أعضاء في البنك الدولي ومعهد البنك الدولي، وقد اعتمد المشروع مؤشرات مجمعة وفردية لأكثر من 200 دولة تم توحيدها في ستة أبعاد وهي:

- (1) التصويت والمساءلة.
- (2) الاستقرار السياسي وانعدام العنف.
- (3) فعالية الحكومة.
- (4) الجودة التنظيمية.

(5) سيادة القانون.

(6) مكافحة الفساد¹⁶

(7) وتم تطوير مؤشرات عالمية للحوكمة من أجل تحقيق التنمية من خلال اعتماد مؤشرات دولية وأرقام قياسية ومشاركة الجمهور، هذه المؤشرات هي:

- (1) السلام والأمن،
- (2) سيادة القانون،
- (3) حقوق الإنسان،
- (4) المشاركة السياسية،
- (5) التنمية المستدامة،
- (6) والتنمية البشرية¹⁷.

ب-واقع الحال عربيا:

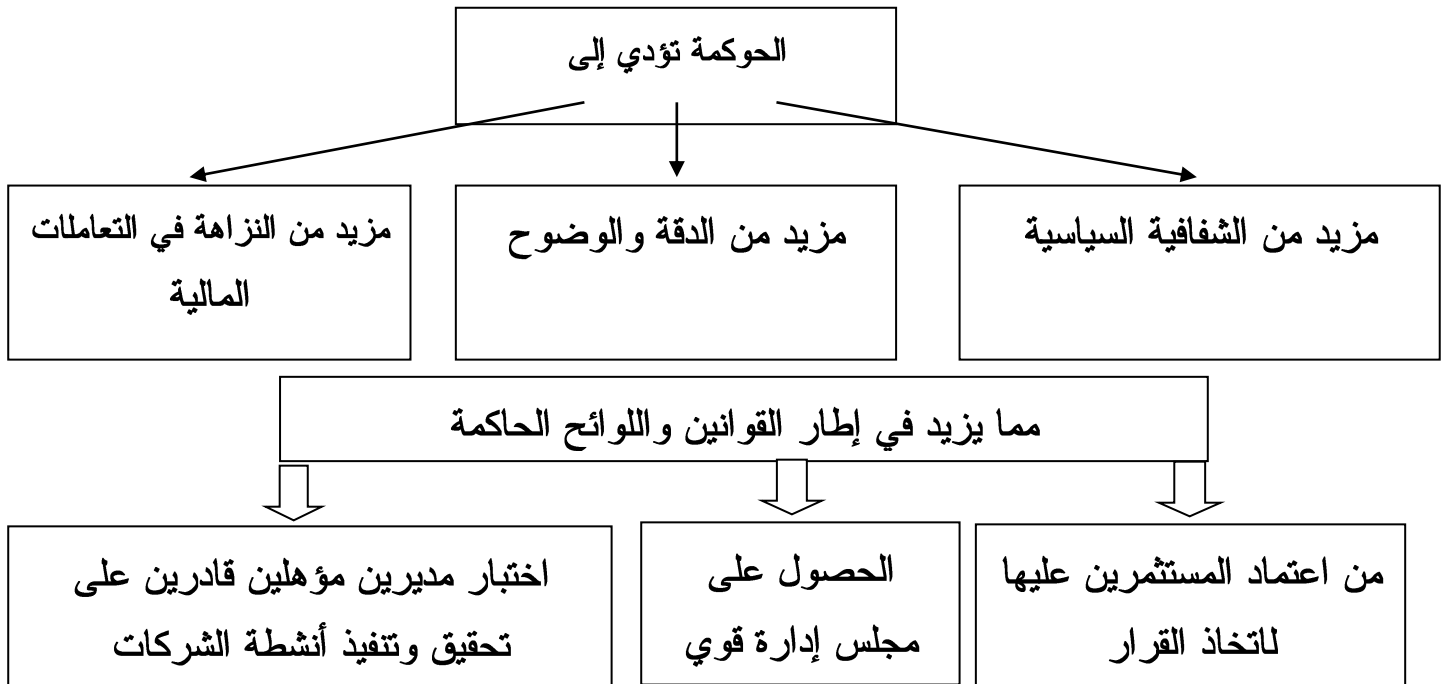
أما على مستوى الواقع العربي فقد أدى فقدان الحكومات العربية لسيطرتها واحتكارها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور لاعبين جدد على مسرح الأحداث، كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى رغبة الهيئات الدولية المانحة في تحسين فاعلية البرامج فيما يخص المساعدات التنموية، التي ظلت متدنية في كثير من الدول العربية والدول النامية، نتيجة عدم الالتزام ببرامج الإصلاح من ناحية، وانتشار الفساد من ناحية أخرى. بالإضافة إلى صعوبة إيجاد الفرد الذي يملك بمفرده المعارف والوسائل اللازمة لأجل الحل الانفرادي للمشاكل المطروحة فهناك دوما عمليات التقاء ومفاوضات أصبحت ضرورية بين الأفراد حتى وان كانوا متنافرين وغير متجانسين.

في هذا الصدد قدم كل من المفكران الأمريكيان "ديفيد أوزبورن" (David Osborn) و"تيد جابلر" (Ted Gaebler) في كتابهما "إعادة اختراع أمريكا" عام 1992، منشادتهما للجهاز الحكومي بأن يعمل على تشجيع الشراكة مع المنظمات غير الحكومية في مجال الخدمات المختلفة، عوضا من أن تتولى هذه المهمة البيروقراطيات الحكومية العاجزة عن تقديم الخدمات الاجتماعية التي كانت تعتبر من مهام الأجهزة العامة، إلى جانب تعريفها للناس بحقوقهم السياسية والحث على المطالبة بها، وأنه من الأفضل للحكومات في الدول أن تسترشد دائما بأراء المؤسسات غير الرسمية المعبرة كذلك عن آمال

ال جماهير، بدلا من أن تعمل على الالتفاف حول نفسها كما يحدث اليوم في مختلف الأنظمة المنتمية إلى العالم الثالث، مما يدفع هذه الجماهير عند المطالبة بحقوقها إلى اتخاذ وسائل وأساليب تعطل مسيرة التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.¹⁸ وهو طبعاً ما نجده شبه غائب في دولنا العربية، ومنه فلا بد ومن منظور ديمقراطي إعادة تفعيل مبادئ الحكم الرشيد القائمة أساساً على إعادة ربط العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومحاولة حث الدولة الحديثة إلى الإنصات والاهتمام بكل المطالب الشعبية التي تبقى الرهان الأساسي على شرعية استمرارية الحكومة أو تنحيها وفسحها المجال أمام حكومة جديدة تلي تلك الاحتياجات والطموحات الشعبية المتزايدة، وعلى سبيل المثال الملاحظ على الحركات الاحتجاجية في العالم العربي منذ 2011 على أنها في مجملها يغلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي.

الأشكال والجدول:

مخطط يبين مزايا الإدارة الرشيدة من خلال حوكمة المؤسسات



المصدر: من اعداد المؤلف بناء على الدراسة المقدمة.

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الإدارة الرشيدة في العالم العربي التي تناولنا فيها الواقع السائد في مختلف الاقطار العربية، والذي لا يزال بعيدا عن المؤشرات الحقيقية للإدارة الرشيدة رغم الجهود والتضحيات التي تبذلها عديد الجهات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الداخلي أو الخارجي، إلا أنه يبقى الوضع الحالي يعاني الكثير من النقائص والاختلالات التي لابد من تداركها وعلاجها.

ولكي يخرج العالم العربي من كبوته الراهنة لابد له من تطبيق ادارة رشيدة على حكوماته وذلك بتفعيل مؤشرات الحوكمة التي ينبغي عن طريقها أن تسير الخطط التنموية يدا بيد مع خطط التنوير الثقافي واستعادة الهوية الوطنية المضیعة.

أيضا لابد من التخطيط التربوي والتعليمي، ولابد من التخطيط الثقافي والإعلامي الذي يمكن كافة الأقطار من استعادة نسيجها الهوياتي المتجانس وروابطها الاجتماعية التي حفظت شخصيتها القومية من سالف العصور. ولن يتسنى تحقيق هذا المشروع إلا من خلال التجميع لأفضل الكفاءات وأكثرها استعدادا لحمل الهم الوطني، في منصة غايتها خلق شراكة ذكية بين الدولة والقطاع الخاص والمواطنين. قوامها برامج عملية ومنهجية محكمة، مع تتبع منطقي وحثيث للخطوات التنظيمية التالية:

- (1) توفير دعم سياسي واسع من الحكومات ومن كبار المسؤولين.
- (2) إشراك وحشد مجموعة كبيرة من الجهات المعنية.
- (3) وضع اطرزمانية واقعية لانجاز المشاريع.
- (4) موائمة الميزانيات الوطنية مع البرامج القطاعية.
- (5) وضع مؤشرات قابلة للقياس يمكن من خلالها تقييم التقدم المحرز.
- (6) خلق المؤسسات القادرة على تقديم خدمات موثوقة ذات جودة عالية.

الهوامش:

¹ - <https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9/>

² محمد محمد جاب الله عمارة، الإدارة في الخدمة الاجتماعية: المدخل إلى منظومة العولمة الأصول المفاهيم الاتجاهات، ط1، الإسكندرية. ص 65.

³ يوسف أحمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها، مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007

- ⁴ يوسف أحمد حسن، مرجع سابق.
- ⁵ ندى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية كحكومة العدالة الشاملة، نشر في 30 نوفمبر 2011 م، الموقع الإلكتروني: http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog-post_8829.html
- ⁶ عبد العزيز قتال، جدلة محمد مصدق دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، عدد خاص مجلد 01 افريل 2018 صفحة 149.
- ⁷ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، ط1، 2003، ص ص 13، 14.
- ⁸ ندى الدرويش، مرجع سابق
- ⁹ عبابنة محمد، الحوكمة الرشيدة في النظام السياسي الإسلامي لدولة المدينة الأولى، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد العاشر، ربيع الأول 1436 هـ، فبراير 2015 م، الصفحة 15.
- ¹⁰ خلف عبدالله الوردات، الحوكمة في القطاع العام، مقال على الموقع الإلكتروني: <https://mqqal.com/2017/02/>
- ¹¹ راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، تقديم أ.د. مصطفى كامل السيد، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005، ص 31.
- ¹² Programme on Governance in the Arab Region, (pogar)/ www.pogar.org/publications. 14/05/2013
- ¹³ محمد آل عباس، مجلة الاقتصادية، نشر في 2016/01/30، العدد 8146، على الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/author/mohammed_alabas
- ¹⁴ المرجع السابق
- ¹⁵ الوليد ادم ماديو، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مقال نشر بتاريخ: 27 جويلية 2016 م الموقع الإلكتروني: www.sudanil.com
- ¹⁶ أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، د س، ص 18 و 19
- ¹⁷ ندى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، مرجع سابق.
- ¹⁸ يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الانسانية العربية (2002 . 2004)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر، 2006 . 2007، ص 7.